لا نعد له استقلالا لجواز ان يتركب من الفريقين ويكون وجودا لموجودات
مستلزما مستلزما العدم له مدخل في العلية فبالنظر الى تبعية العلم وعدم
استقلاله في توقف العبد عليه صح قوله من غير ان يبقى موقوفا على عدم
شيء وبالنظر الى انه لازم للموجود حيث لو انتفى انتفى الموجود وله مدخل في
العلية صح ان يعد من جملة العلة التامة هذا غاية ما تكلفت في توجيه كلام
لكنه بعد غير صحيح لان الدليل الذي دل على عدم توقف الحادث على عدم
شيء بعد لزوم وجوده عند وجود جميع الموجودات التي يفتقر هو اليه يدل
بعينه على عدم جواز استلزام تلك الموجودات للعدم الذي له مدخل في
العلية بان يقال ذلك العدم ان كان ازليا لزم قدم الحادث وان كان لاحقا
بان كان عدم عمرو مثلا فلا يمكن الا بزوال شيء مما يتوقف عليه وجود عمرو ويتمادى عمرو
الى اخر الدليل فالصواب في الاعتراض على المص ان يناقش في ثبوت
القضية بان المراد بالوجود في قوله وجد جميع الموجودات ان كان
الوجود المحض ليتحقق الواسطة بينه وبين العدم لم تصح المقدمة التي هي
ههنا اصل المدعى فيؤدي الى ابطال الاصل بالفرع وايضا يلزم ان لا يتوقف
وجود الحادث بعد وجود الجميع على عدم المانع ولا شك ان لعدمه دخلا
في علة الحادث كما سيصرح به الشارح وان كان نقيض العدم ليكون الموجود
بمعنى المتحقق في الخارج والمعدوم بمعنى غير المتحقق فيه انتفت الواسطة بينهما
خالفت القضية المقدمة باعتبار اخر لان مبنى المقدمة على ثبوت الواسطة
ولزم ان لا يتوقف وجود الحادث على شيء من الانتزاع والايجاد وتعلق
الارادة ونحو ذلك لانها ليست موجودة في الخارج كما سيصرح به الشارح وايضا
يلزم اللازم الاول وهو عدم التوقف على عدم المانع نعم ههنا قضية لا مرية
في ثبوتها وهي قولنا كلما اجتمع جميع ما يتوقف عليه وجود الحادث وجد
من غير توقف على امر اخر والا لم يكن الجميع جميعا فان صدرت العبارة المذكورة
ههنا عن الثقات وجب ان تاول بما ذكرنا بحمل قولهم وجد جميع الموجودات
على التغليب لكنا لا يكون موافقا لغرض المص على ان هذه القضية لا يتوقف
عليها اثبات المطلوب لجواز ان يقال ابتداء لا يجوز ان يتركب علة الحادث من
الموجودات والمعدومات لان الموجودات المحضة مستندة الى الواجب
وعدم المعدوم ان كان سابقا كان ازليا فيلزم ازلية الحادث وان كان لاحقا
بان كان عدم عمرو مثلا الخ قال وبالجملة ان قوله واذا ثبت القضية
لان المذكورة الى قوله مما لا دخل له في اثبات المطلوب اقول المطلوب اثبات
ان علة الحادث لا يجوز ان يكون موجودات مع معدومات واذا ثبت تلك القضية

بالوجه

بالوجه المذكور ثبت المطلوب بلا توقف على الالتجاء الى عكس القضية قال
ويمكن تقريره بوجه اخر الخ اقول يمكن تقرير الدليل على الامتناع المذكور
بوجه اخر ليكون لقوله واذا ثبت القضية الخ دخل في اثبات المطلوب وحاصله
انه يطوي ذكر الدليل على ثبوت القضية ويذكر ابتداء عكسها وما يلزم العكس
وفيه بحث لان القضية ليست بضرورية فان لم يذكر ما يدل على ثبوتها
لم يصح ذكر العكس لانا بعد ثبوتها تستلزم العكس لا قبله وان ذكر كان ذكر
العكس عبثا لا دخل له في اثبات المطلوب كما ذكرنا لان قال فان قلت لم لا
يجوز ان يكون الخ اقول هذا سند لمنع يتوجه الى قوله في اول البحث
فح ان لم يكن بعض تلك الموجودات معدوما فيما سبق من الازمنة لزم قدم زيد
الحادث فكانه قال لا نسلم ان بعض تلك الموجودات لو لم
يكن معدوما في شيء من الازمنة لزم قدم زيد الحادث لم لا يجوز ان يكون ذلك
البعض فاعلا بالاختيار يوجد الحادث اي وقت شاء ولا يلزم قدم الحادث
ثم الفرق بين ذلك السؤال والسؤال الذي اشار اليه بقوله في اول البحث
وبهذا يندفع ما يقال لم لا يجوز ان يكون الخ ان منشأ هذا ما ذكرنا الان ومنشأ
الاول ما ذكر بقوله وان لم يكن منحصرة كان حدوث زيد الخ وايضا
السؤال في الاول بنفس الارادة القديمة وفي هذا بذات المختار فكم بينهما
فظهر بطلان ما قيل ونقل عن الفاضل الشريف ان هذا السؤال الكلي حارضه
ولا مناقضة ولا نقضا ولا تعلق له بما سبق من الدليل على بطلان الاقسام
الثلثة كيف وقد صرح فيما مضى بعدم وروده على الدليل المذكور حيث قال
وبهذا يندفع ما يقال لم لا يجوز ان يكون من جملة ما يتوقف عليه الوجود الارادة
التي من شانها ترجيح ما شاء متى شاء فتدبر واستقم قال قلت الكلام انما هو
على تقدير وجوب المعلول الخ اقول فيه بحث لانا نختار الشق الثاني
من الترديد قوله فينتقل الكلام الى ذلك البعض الذي لم يوجد بان عدمه
الخ قلنا اذا كان المعدوم هو الاختيار ونحوه لم يصح قوله ان عدمه لا بد
ان يكون الخ عند عدم شيء من الموجودات التي يفتقر هو اليها لان ذلك انما
ومر هو في الموجودات المحضة وقد سبق ان الاختيار ونحوه ليس بموجود ولا معدوم
فالصواب في الجواب ان يقال لا منافاة في الموجودات المحضة بحيث لا يدخل
في جملة ما يتوقف عليه وجود الحادث امر ليس بموجود ولا معدوم وهو الفاعل
بالاختيار وان كان موجودا محضا لكنا لما كان لاختياره مدخل في وجود
الحادث لزم ان يدخل في تلك الجملة امر ليس بموجود ولا معدوم وهو
خلاف المفروض حتى لو ثبت لثبت المطلوب لما قال في ابتداء الكلام لو لم يكن

Copyright © King Saud University